



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

اطروحة مقدمة الى
مجلس كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالب
باسم عبد الهادي حسن

إشراف
الأستاذ الدكتور
عبد الكريم عبد الله محمد المشهداني

٢٠١٥ م

بغداد

١٤٣٦ هـ

المستخلص

يمثل الأثر النقدي للسياسة المالية احد نتائج الاختلال في الموازنة العامة بشقيه الموجب (الفائض) أو السالب (العجز) هذا من جهة كما انه يمكن يظهر من خلال مصادر تمويل العجز وطرائق استعمال الفائض من جهة أخرى وقد جاءت هذه الدراسة محاولة لاستشفاف الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ولا سيما بعد حصول البنك المركزي على الاستقلالية على وفق قانونه الجديد.

وفي سياق الوصول إلى هدف الدراسة تم البحث في الخلفيات النظرية للآثار النقدية للسياسة المالية، ومن ثم دراسة حالة الاقتصاد العراقي عبر تحليل مسارات السياسة المالية وأدواتها الرئيسية (الإنفاقية والإيرادية) للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، كما تم قياس الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق وتحليلها عن طريق المعادلة النقدية والعوامل المؤثرة فيها في إطار تحديد البعد المالي في عرض النقد إضافة إلى دراسة البعد المالي في سعري الصرف والفائدة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، كان من أبرزها إن الأثر التوسعي لصافي الموجودات الأجنبية في عرض النقد، والبالغ بحدود (١,٥٥%) يوضح تزايد اعتماد الإنفاق العام على العوائد النفطية، كما يؤثر تغيير مسارات الأثر النقدي للسياسة المالية في التأثير في عرض النقد من مصادر تمويل العجز (قبل عام ٢٠٠٣) إلى طرق استعمال الفائض (بعد عام ٢٠٠٣)، في إطار اختلال بنية الإنفاق العام واعتماده على العوائد النفطية بصورة رئيسة.

ومن نتائج القياس الاقتصادي للدراسة إن الإنفاق الحكومي يؤثر في عرض النقد بمقدار (٠,٣٠٩) كما يؤثر الائتمان المحلي الحكومي في عرض النقد بمقدار (٠,٦٠٧) وفقاً لنتائج الاختبار القياسي، مما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي وائتمانه المحلي من شأنه أن يزيد من عرض النقد في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، مما ينعكس سلباً في الأداء الاقتصادي على اثر جمود مرونة الجهاز الإنتاجي.